أي نموذج تنموي لأي مشروع مجتمعي؟

من الاكيد أن أي نموذج تنموي إلا ويستند على مشروع مجتمعي ، سواء أفصح عنه أو أضمر . كما أن أية مناقشة لأي نموذج كان لا تكون مفيدة ومنتجة إلا إذا استندت هي الأخرى على معالم المشروع المجتمعي المراد. فمفهوم التنمية نفسه خاضع للتأويل والتفكيك وإعادة التركيب حسب المرجعية الاجتماعية التي يستند عليها كل محاور.

لذلك نفصح منذ المنطلق عن مرجعياتنا واختياراتنا الإستراتيجية قبل مناقشتنا للنص الذي بلورته لجنة السيد شكيب بنموسى.

I) مجتمع المواطنة

منذ تأسيس "مركز محمد بنسعيد أيت إيدر للدراسات والأبحاث" سجلنا في أهدافنا الإستراتيجية: اختيار"مجتمع المواطنة" كأفق نطمح إليه وكمشروع للإنجاز بمعية كل القوى الحية داخل المجتمع المغربي التي تتقاسم معنا هذا الأفق الإستراتيجي.. لذلك اعتبرنا مركز بنسعيد فضاء لاحتضان كل المبادرات المواطنة ومشجعا طبيعيا للحوار حول المواطنة كمفهوم وكأفق مجتمعي. فماذا نعني بمجتمع المواطنة؟

كنا نستعمل، تواصليا، التوصيف التالي: إن المجتمع الذي نطمح إلى الانتقال إليه هو "مجتمع منتج، ديمقراطي، متكافل وعادل وحداثي" إلا أن هذه النعوت الخمسة فضفاضة وتحتمل التأويلات، لذلك وجب التدقيق الذي نقدمه فيمايلي:.

أ) مجتمع المواطنة لا يشيطن الفرد المختلف، فالمجتمعات المحافظة (Communautaire) تقر بسمو الجماعة على الفرد، وبحقها في عقاب الفرد المختلف، بل قد يصل العقاب إلى التهميش والإقصاء والنفي، بل وحتى الاختطاف والقتل. كل ذلك مشرعن بسمو الجماعة على الفرد... "مجتمع المواطنة" يثمن الاختلاف ويتعامل معه كعنصر إغناء، بل كضرورة لدرء الاستبداد والرأي الوحيد والتسلط، ولا يعتبره مهددا للهوية الجماعية بل الضمانة الفعلية لتجددها وعدم تكلسها. هكذا يتملك "مجتمع المواطنة معادلة "الوحدة والاختلاف والتعدد" ويجتهد في إيجاد صيغ متعددة لتجسيدها على أرض الواقع.

ب)" مجتمع المواطنة" يؤسس وحدته على التعاقد الواعي بين المواطنات والمواطنين فلبنته اللاحمة هي "العقد الاجتماعي" المبلور جماعيا عبر سيرورة تفاعل، قد تطول، بين مكونات المجتمع، تفضي، ولو عبر أزمات ظرفية وصراعات اجتماعية، إلى بلورة مشترك تتملكه وتستبطنه مجموع الفئات الاجتماعية كيفما كانت مشاربها الإيديولوجية والسياسية. إن فضاء هذا المشترك، عندما تستقر ملاحمه الرئيسية، يصبح فضاء للتوافق وللبلورة الجماعية للهوية المشتركة (الوطنية) تتجسد ركائزها في فضاء التوافق في منظومة قيم، في مخيال جماعي، في تملك مشترك للتاريخ، في ثقافة ضابطة للسلوكات وعقلية متفتحة تقاوم أي خلط مقصود ومصنوع للقيم.

ج) "مجتمع المواطنة" يكرس تساوي الفرص... فالمواطنات والمواطنين متساوون في الحقوق والواجبات، والمواقع الاجتماعية تكتسب شرعيا بالعمل وبتفعيل كفاءات كل فرد، ولا مكان للتمييز عبر الجاه أو المال أو المحسوبية، أو القرب من مراكز القرار داخل الدولة.

إن تساوي الفرص " في "مجتمع المواطنة" ليس شعارا للاستهلاك بقدر ماهي واقع يتجسد في السياسات العمومية المعتمدة، سواء تعلق الأمر بالتعليم والتكوين، أو صيانة الصحة، أو توفير السكن اللائق أو الحصول على شغل، أو التنافس حول مشروع تنموي، أو المساهمة في الميزانية العامة للدولة، وبالتالي فإن تجسيد تساوي الفرص في الحياة اليومية للمواطنات والمواطنين، هو الذي يعطي لمجتمع المواطنة إحدى أهم ركائزه.

د) "مجتمع المواطنة" يقر سمو الشرعية الشعبية على كل الشرعيات الأخرى.

فالنظام السياسي القائم في هذا المجتمع مؤسس على قاعدة جوهرية هي "الشعب مصدر السلط" أي كل السلط. لذلك فشرعية النظام السياسي تأتي من داخل هذا النظام، وليست من خارجه. شرعية يكرسها الشعب عبر الانتخاب الحر والنزيه للمواطنات والمواطنين، وعبر هذه الآلية يختار الشعب قوانينه المؤطرة، ومؤسساته، وممثليه في دستور يعتبر الوثيقة الأساسية والمرجعية لهذه الأخيرة مع المجتمع ومع المجتمعات الخارجية.

علما أن سمو الشرعية الشعبية الديمقراطية لا يلغى داخل مجتمع المواطنة الشرعيات الأخرى، أي الدينية والتاريخية الرمزية ، بل فقط يقر بتراتبية على رأسها "الشرعية الشعبية".

هـ) "مجتمع المواطنة" يدمج "ثقافة حقوق الإنسان الكونية" في الثقافة المحلية المبلورة تاريخيا بتطويرها وبإحداث القطائع الضرورية على مستوى الأسرة والمدرسة والمقاولة والإدارة العمومية، ومختلف وسائل الإعلام، وخصوصا على مستوى مختلف المصالح الأمنية، والسلطة القضائية. عملية تخصيب الثقافة المحلية بثقافة "حقوق الإنسان الكونية" سيرورة طويلة ومعقدة إلا أنها واصلة ، ولا يستقيم "مجتمع المواطنة" إلا باكتمالها النسبي... فهي حصيلة سيرورة مجتمعية تستدعي صراع فئات اجتماعية متنوعة من (النساء، و المهمشين، والفئات الاجتماعية المتضررة من الحيف والاستغلال والغبن والظلم بكل أشكاله، ضد الاستبداد واللامساواة، والامتيازات. إن بروز هذه الثقافة البديلة هو المؤشر على حيوية المجتمع وانتقاله إلى "حداثة أصيلة" تمكنه من الاندراج الإيجابي في عصره، والتموقع، كشريك فعلي، في بلورة الحضارة الانسانية... ويتم ذلك بتمفضل خاص بين المحلية والكونية.

و) "مجتمع المواطنة" يقول بفصل الحقول، وبالنتيجة "فصل الدين عن الدولة" و "فصل الدين عن العلم" مع ما يتطلب ذلك من إعادة هيكلة العقل الديني، وتحديد سلطه، وضبط شرعيتها، وانضباط هذه الأخيرة للشرعية الشعبية الديمقراطية. كما أن مبدأ الفصل بين الحقول يتطلب أيضا إعادة هيكلة "الحقل العلمي" وضمان استقلاله عن الحقول الأخرى ، وعدم خضوعه إلا لسلطة العلم الأكاديمية .

ز) "مجتمع المواطنة" يشجع على توسيع "فضاء المدني" وتقليص "فضاء المقدس" ومع ذلك لا يدعو ""مجتمع المواطنة" إلى الإلحاد وشن الحرب على الدين ونسائه ورجالاته، بل فقط يموقع التدين في "الفضاء الخاص" الجماعي أو الفردي. بينما يعتبر الفضاء المدني، ميدان العلاقات الإجتماعية والمدنية، الفضاء الذي يسود فيه بامتياز القانون المبلور جماعيا وديمقراطيا من لدن المواطنات والمواطنين.. ففي رحابه لا صوت يعلو فوق صوت القانون ، و سيادة رابطة القانون بين المواطنات والمواطنين، هي السمة الأخرى لمجتمع المواطنة

ح) "مجتمع المواطنة" يبلور مؤسسات وبرامج منظومة التربية والتكوين على قاعدة سمو "مركزية المعرفة والعلم" على "مركزية الهوية". فمنظومة القيم السائدة في فضاءات التربية والتكوين والتلقين هي التي تتأسس على "مركزية العلم" وما يتطلب ذلك من فكر نقدي، ومن تمثل سليم للواقع.. فتصاغ البرامج على هذه القاعدة، ويعتمد التلقين على أدوات عملية تفضي إلى اكساب المتعلم مهارات تقنية وفنية لا تغرقه في التقنوية المحصورة ولا في التجريد الميتافيزيقي. منظومة تربية وتكوين بهذه المواصفات تندرج من تمفصل ذكي بين المجتمع والعلم والعالم، وبالتالي فهي ليست لا جامدة تعيد إنتاج نفسها، ولا استنساخية لتجارب ناجحة في مجتمعات أخرى. إنها سيرورة تشكلها جزء من السيرورة العامة للإنتقال إلى "مجتمع المواطنة" .

ط) "مجتمع المواطنة" يشجع الاستثمار المنتج والعمل النزيه، ويقاوم المضاربات والريع بمختلف أشكاله، والغش في العمل والمعاملات. "مجتمع المواطنة" مجتمع منتج، ينمي الثروات، ويطور الكفاءات وينظم المنافسة على قاعدة ضوابط منصفة، وبالتالي فهو لا يعادي الثروة المكتسبة بطرق شرعية وبالكد والعمل الدؤوب والإبتكار والمغامرة بالإستثمار.. لذلك يشجع "مجتمع المواطنة" المقاولة المواطنة التي تبتكر، على مستوى الإنتاج وبروتوكولات إنجازه، أساليب التفاعل الإيجابي بين الرأسمال والعمل . فمقابلتهما ليست بالضرورة صدامية. بل إن الإنتاج الجيد هو حصيلتهما معا.

ي) "مجتمع المواطنة" يعمل على توزيع عادل للثروة الوطنية، عبر سياسة مالية منصفة، وعبر آليات مراقبة وتقويم متمكن من رصد الاعوجاجات والإنزلاقات، وجبر الضرر الحاصل من جرائها.
ومنثمة ف"مجتمع المواطنة" مجتمع منصف، وإحدى ركائز الإنصاف فيه تتمثل في "عدالة السياسة الضريبية"

ص) "مجتمع المواطنة" يرسي قواعد عادلة لتقلد المواطنات والمواطنين للمسؤوليات داخل مؤسسات الدولة، احتراما لمبدأي "تساوي الفرص" و "التباري النزيه" سواء تعلق الأمر بمسؤوليات المنتخبين أو الأطر داخل الإدارة العمومية. لذلك يقنن مجتمع المواطنة مساطر تجسد هذا الاختيار ويحرص على ضمان الشفافية في أجرأتها وتطبيقها في كل مستويات المسؤولية. وبطبيعة الحال، يربط مجتمع المواطنة بين المسؤولية والمحاسبة. فكل مسؤول، كيفما كانت رتبته وصلاحياته،

مطالب بتقديم الحساب على حصيلته أمام الناخبين إن كان يشغل وظيفة تمثيلية، أو أمام هيئات المراقبة المكلفة بمجال ممارسته. ومن نافلة القول التأكيد على المتابعة القضائية في حالة ثبوت انزلاق أو خيانة للأمانة .

ع) "مجتمع المواطنة" يؤسس للتداول على المستويات، لدرء خطر الإنزلاق إلى الشطط، ولقطع دابر المحسوبية. ولا يستقيم التداول إلا بسن سياسة عمومية لتأهيل النخب وتجديد الانتلجنسيات. يتطلب هذا فيما يتطلبه تنمية قدرات المتعلمين، بتوفير مراكز صقل الكفاءات،و احترام النبوغ واحتضانه وتكريمه. فقوة المجتمع تكمن في تفجيره لطاقات مواطناته ومواطنيه، ورعايتها، وفتح الطريق لها لتبتكر وتبدع. إن الوطن القوي هو الوطن المحتضن والمعترف بكفاءات بناته وأبنائه وعطاءاتهم .

ف) "مجتمع المواطنة" يعمل على ترشيد الموارد المادية والبشرية والبيئية التي يتوفر عليها الوطن. فالوعي بأن الموارد محدودة ولا تتجدد بنفس سرعة استهلاكها، ضرورة ثقافية وحيوية لديمومة الحياة وللحفاظ على مستوى مقبول للتنمية.. فمجتمع المواطنة يستدعي الاهتمام بالإنسان وبتناغمه مع العالم ومع الكون في جدل ثلاثي بين:

وهي التوازنات التي يلزم على كل نموذج تنموي الحفاظ عليها و تجنب الاخلال بها ،
هذه ملامح "مجتمع المواطنة" الذي نصبو إليه في مركز بنسعيد للدراسات والأبحاث، وهذه بعض القيم والسمات التي نعمل على احتضانها وتشجيعها كلما ظهرت بوادرها في مجتمعنا، كإنتاج أدبي وفني، أو كسلوك مجتمعي لمواطنات ومواطنين، أو كقضايا تناضل من أجلها فئات اجتماعية.

II) واقع المجتمع المغربي

إن المجتمع المغربي الحالي فضاء لتجاذبات بين توجهات مختلفة، متناقضة ومتصارعة. فإن كان السائد هو "الزبونية" وليس المواطنة، والتسلط عوض الإنصاف، والتفاوتات المجتمعية والمجالية، عوض المساومات المنتجة والتهيئ المنسجم للتراب الوطني، فإن المجتمع يزخر بقوى تعمل من أجل التغيير والطموح لتحقيق مجتمع المواطنة.

سبق لقوى التغيير أن ناضلت وعبرت عن تطلعاتها عبر بعض مؤسسات المجتمع كالنقابات والأحزاب التحررية، وجمعيات المجتمع المدني. وصاغت وعممت برامج للنهوض بقطاعات متنوعة كالشباب والمرأة والطفل، والمدرسة، والصحافة، والمقاولة.. إلا أن التوجه العام للدولة، والمتنفذين داخلها، كان هو التجاهل أو التسويف، أو الردع أو الانتقام والسجن والأحكام

الجائرة الصادرة عن قضاء غير نزيه وخاضع للمتنفذين داخل الدولة.. سياسة التجاهل والتنكيل، والاستمرار في فرض سياسات عمومية فاشلة ومفسدة، هي التي أدت إلى ما وصفته تقارير المؤسسات الرسمية (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والمندوبية السامية للتخطيط، والمجلس الأعلى للحسابات، وبنك المغرب ...) بانكسار الثقة بين المجتمع والدولة، وبتوجه المجتمع، عبر حركاته الاجتماعية الجديدة، إلى التعبير عن رفضه لسياسة الأمر الواقع وللتجاهل الرسمي لمطالبها.. في شكل حراكات دورية، في الفضاء العمومي، ينفجر فيها، بشكل سلمي وجماهيري، غضب صاخب.. يحمل في طياته كل الاحتمالات.. غير أن الدولة لا تنصت لهذا الغضب، ولا تستوعب أبعاده المطلبية ، ولا تراهن إلا على خنقه بالقمع والأحكام الجائرة.

في هذا الجو المشحون، عين الملك محمد السادس "اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي الجديد"منذ نهاية 2019 و بعد عمل شارف السنة والنصف انتجت تقريرا فما الذي يمكن قوله عن هذا التقرير، ؟

يقول التقرير، منذ المنطلق، أن اللجنة التزمت بالتوجيهات الملكية الواردة في رسالة التنصيب وعلى رأسها إدراج المقترحات المهيكلة للنموذج التنموي الجديد في إطار الاستمرارية. ويبدو أن اللجنة وضعت جانبا ما ورد في خطاب 20 غشت 2019 والذي يدعو فيه الملك إلى تشريح أوضاع المغرب وإلى الإفصاح عن كل الحقائق حتى الصادمة منها والمؤلمة، لأن الهدف ليس فقط نموذجا جديدا للتنمية بل التوجه إلى بلورة جماعية لعقد اجتماعي جديد كثمرة لحوار مغربي – مغربي.

إن التركيز فقط على الاستمرارية يشي بأن "المشروع التنموي الجديد" لا يستند على تصور جديد لمشروع مجتمعي لمغرب الغد؛ كان من المفروض أن يجند كل المغربيات والمغاربة، انطلاقا من الاستجابة الفعلية لمتطلباتهم وطموحاتهم، للانخراط الإيجابي في الألفية الثالثة، وفي العالم الجديد الذي يتشكل أمامنا بسرعة وحيف وقطائع. وبالتالي فإن هذاالنص الذي صاغته لجنة بنموسى ينطلق من المجتمع المغربي الحالي باختلالاته وفوارقه المجتمعية والمجالية، وخصوصا بتردداته الهيكلية تجاه العصر ومتطلباته. وبالتالي فهذا النص يرتكز على "واقع الحال" ويبقى في اقتراحاته، سجينا لترددات المجتمع والدولة على السواء. صحيح أنه يقدم تشخيصا مقبولا في بعض المجالات ويقترح تحسينات، وبعض الوصفات المهمة في حد ذاتها، لكنه يظل صامتا عن الجوهر، أي انه لم يضع اليد على عوائق التنمية المستدامة التي تضع الإنسان المغربي في مركز اهتماماتها وأساليبها وغاياتها.

وسندقق قولنا هذا عبر الملاحظات التالية

IIIملاحظات على تقرير اللجنة

1)إن التردد في اقتراح قطائع مع توجهات وسلوكات وسياسات عمومية مسؤولة عن الأزمة، المتعددة التجليات، التي يضع التشخيص الدقيق للأوضاع اليد عليها. وللتذكير فإن التشخيص الوارد في النص ليس بجديد. وقد سبق لتقارير لجنة الإنصاف والمصالحة، ولجنة الخمسينية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمندوبية السامية للتخطيط والمؤسسة الملكية للدراسات الإستراتيجية، سبق لهذه المؤسسات الرسمية تقديم التشخيصات مماثلة ، مما يدل أن الأزمة ليست طارئة في 2019، سنة تنصيب اللجنة، بل دائمة ومستفحلة منذ عقود. فلماذا التردد في القطيعة مع التوجهات والسياسات العمومية، والحكامة البيئية التي أنتجت الأزمة وكرستها لعقود حتى استنزفت موارد البلاد المادية وتم تضييع الكفاءات البشرية وإحباطها؟

لا جواب لدينا إلا التردد في القطع مع نموذج مجتمعي يشجع الزبونية، ونظام سياسي يكرس الشطط والتسلط، ونظام اقتصادي، بالرغم من التبنيه اللفظي لليبيرالية، يتأسس على الريع وعلى حماية لوبياته.

2) يمر العالم، والمغرب ضمنه، من ظرفية جائحة كورونا. وقد أظهرت التطورات، في أكثر من موقع في العالم، أن النموذج الذي أخذته العولمة منذ نهاية ثمانينات القرن الماضي، والمؤسس على الليبيرالية المتوحشة، وخصوصا على سيادة الرأسمال المالي ومضارباته، نموذج مهترئ وخطير على الإقتصاد المنتج (المادي) وعلى الشعوب، وعلى كوكب الأرض. فالأزمات المتتالية لهذا النموذج العالمي منذ 2008 إلى اليوم شكلت إنذارات قوية لما قد تنزلق إليه أوضاع العالم والبشرية والكون.. إلا أن المتنفذين، وعلى رأسهم دوائر القرار المالية غيرالمحاسبة ، تعمل جاهدة ، كل مرة ، على إعادة الأنفاس لهذا النموذج المتهالك. غير أن الأوضاع التي خلقتها جائحة كرونا فرضت النقاش حول " التوجهات الريعية" لهذا النموذج ، وأرجعت النقاش الذي كان مصادرا حول أنماط العيش ، غير المجتمع الاستهلاكي ، ودور الدولة والقطاع العام في ضمان الأمن الغذائي والصحي ، والحق في التكوين والسكن والشغل والبيئة النظيفة...

في هذه الظرفية التي تصبو البشرية فيها إلى نماذج تنمية تضع الإنسان في مركز اهتمامها ،يفاجؤنا مشروع لجنة بنموسى بتهميشه للقطاع العمومي ولدور الدولة في التنمية ، اللهم دور التنظيم والمراقبة ، مكرسا (أي المشروع الجديد) لمركزية القطاع الخاص في التنمية . فعلى أي قطاع خاص يتحدث المشروع ؟ القطاع الخاص المغربي ؟ فتجربة معظم فاعليه مؤسسة على الريع ، وعلى القرب من مراكز القرار السياسية للاستفادة من حمايتها وجودها ، وتحجيمها للمقاولات المنتجة والقادرة على المنافسة الشريفة . فهل هذا القطاع الخاص المغربي قادر على تحقيق الأهداف الاستراتيجية التي سطرتها اللجنة في شطرها الثاني ؟ أم يتعلق الأمر بالمراهنة على الخواص الأجانب ، وعلى فتح الباب واسعا لهم لاستثمار في

المغرب واستغلال موارده واستنزاف طاقاته البشرية والبيئية ؟
في هذه الحالة أي مدلول للسيادة الوطنية ؟ ألا يتعلق الأمر باستعمار جديد ، وبوضع المغاربة في نوع من الدونية والوصاية الأجنبية؟

3) في ميدان الطاقة ، وهي ركيزة أساسية في أي تنمية كانت، يتحدث المشروع عن تشجيع الطاقات المتجددة ورفع نسبتها في الاستهلاك العام ، ويوكل إنجاز ذلك للمقاولات الخاصة ، بتنظيم ومراقبة الدولة ...
هنا أيضا نتساءل عن أي قطاع خاص يتحدث المشروع التنموي الجديد؟
لماذا لم تعالج ولم تحلل اللجنة تجربة مصفاة " لاسمير" وميكانيزمات تفويتها للخواص ، وكارثية إفلاسها وتصفيتها لصالح لوبيات مضارباتية محمية من مراكز نفوذ داخل الدولة؟

4) تفيد معظم الدراسات الديمغرافية أن مغرب ثلاثنيات هذا القرن ، سيكون في 70% من ساكنته حضريا ، وان مجموعة من المدن المغربية ، وليس الدارالبيضاء وحدها ، ستنمو بشكل فوضوي ومتسارع لتصبح "مدنا ضخمة مترامية الأطراف " (mégapoles).
إن التنمية الممكنة للمغرب لا يمكن أن تنطلق وتنمو إلا من هذه المراكز الحضرية الكبرى.
لماذا تجاهل مشروع التنمية الجديد هذا الواقع الذي يتشكل أمامنا ، ولماذا لم يشر إليه إلا باليد الخفيفة ؟ هل المراهنة على مشاريع مثل " المغرب الأخضر " وطموح تنمية العالم القروي كفيل بإيقاف هذا النزوح نحو الحواضر؟ لا نعتقد ذلك في ظل الفوارق المجالية الكبيرة ، وسيادة الزبونية والمحسوبية في توزيع فوائد "المغرب الأخضر" ، واستمرار احتقار المغربيات والمغاربة في هذا الفضاء القروي الذي يسود فيه الأعيان المدعمين من السلطات الإدارية والأمنية، في تهميش كامل للقانون ، وسحق المتقاضين الذين لا سند لهم .

5) تزخر الجهات المغربية بعديد من النخب الشابة المتفاعلة إيجابيا مع العصر و تكنولوجياته ، وتعمل في مناطقها على هامش الفعل الرسمي ، وتجسد فعلا الطاقة البشرية الكفيلة برفع تحديات الألفية الثالثة ، إلا أنها غير مدمجة في برامج التنمية البشرية أو الجهوية ، لأن الباب غير مفتوح إلا للمتموقعين في شبكات الزبونية . وهؤلاء مستقطبين إما عبر سلاسل الزبونية والمحسوبية ، أو عبر العمليات الانتخابية التي لا تؤهل إلا الأعيان والتابعين لهم. وتتميز هذه النخبة المستقطبة برداءة أدائها وتعميقها لظواهر الفساد والريع.

لم تنتبه اللجنة لهذه المقابلة بين النخبتين ، إلا عبر جمل تعميمية ، وخصوصا لم تقترح كيفية تعويض نخب الزبونية بالنخب الكفأة. وهذا راجع لاستنكاف عن مساءلة النظام السياسي القائم والثقافة السياسية التي تشرعنه.

6) ينهي مشروع النموذج التنموي الجديد استعراضه لما يعتبره أهدافا استراتيجية بالحديث عن الدولة القوية . ونتساءل عن طبيعة القوة المتحدث عنها. هل هي قوة الإدارة الترابية من ولاة وعمال وشرطة ومخابرات وجيش ، وبالتالي بسط السيطرة عبر الإخضاع والتحكم والردع ، أي مأسسة المقاربة الأمنية كآلية لفرض هيمنة الدولة على المجتمع عبر تركيز العمودية لأن المجتمع غير ناضج للتفاعل الإيجابي مع الدولة؟
أم أن قوة الدولة في قوة المجتمع وبالتالي في المواطنات والمواطنين المصانة كرامتهم والمتمنة كفاءاتهم ؟ نستشف من النص أن الأمر يتعلق بالاحتمال الأول ، وبالتالي فالصيغة المعتمدة للملكية المغربية ، هي الملكية التنفيذية.... لذلك فكل إصلاح للنظام السياسي مستبعد على الأقل إلى حدود 2035 .
إننا نستغرب نهجا من هذا النوع بينما التشخيص يقول بانكسار الثقة بين المجتمع والدولة ، فهل بهيمنة الدولة وخنق أنفاس المجتمع ستبنى الثقة ؟ لا نعتقد ذلك.

7) يقترح المشروع التنموي الجديد بلورة " ميثاق وطني" بين الفاعلين من أجل التنمية ، بينما المنتظر هو بلورة " عقد اجتماعي جديد" كتتويج لسيرورة حوار وطني واسع بين المغاربة نساء ورجالا مع دولتهم، يشمل كل القضايا ذات الطابع الاستراتيجي ، وليس فقط التنمية . هنا أيضا انزلقت اللجنة إلى التجزيئة وإلى تجنب مسألة النظام السياسي وما يشكله كعوائق أمام الانتقال الحضاري والهادئ إلى "مجتمع المواطنة"
فالتقرير التنموي ، يرصد في تشخيصه ضعف الأحزاب السياسية ، وابتعادها عن التأطير الجيد للمواطنين وقصورها في دور الوساطة بين الدولة والمجتمع ، ومع ذلك يعتبر إحدى السبل الأساسية لبلورة "الميثاق الوطني حول التنمية " هي توقيع الأحزاب الممثلة في البرلمان على مسودة هذا الميثاق ، ألا تعتقد اللجنة أن إحدى مؤشرات الأزمة المستشرية في البلاد هي تكلس العقل السياسي وفساد الثقافة السياسية المهيمنة فيه ؟

نعتقد أن الطريق لبلورة "عقد اجتماعي جديد" وتحرير الطاقات الكامنة في المجتمع، وبالتالي تجديد النخب، وإعادة تأهيل الأحزاب والفاعلين الإجتماعيين، هي طريق الحوار المؤسس على الثقة في المواطنات والمواطنين، وفتح المجال لهم للتعبير عن طاقاتهم وكفاآتهم وحبهم للوطن. ما عدا ذلك فتدبيج لنوايا حسنة ستنضاف إلى سابقاتها في أرشيف قد يفتح غذا تحت ضغط كارثة وطنية أو هبة وعي جماعي لتجنب استعباد قوى عالمية لنا.

IV اقتراحات وملاحظات على هامش تقرير لجنة النموذج التنموي

كان المفترض أن يكون هذا النص أرضية لفتح أوسع حوار مغربي – مغربي، كما دعا إلى ذلك الملك خلال أحد خطاباته الأخيرة. وبناء على برنامج المؤسسات الفكرية السبع التي جاءت على إثر مبادرة مركز محمد بنسعيد.

وكان من المقرر أن تقدم هذه الأرضية للمؤسسات الدستورية بعد حوار وطني واسع يفكك تقرير لجنة النموذج التنموي ويغنيه، وأن تأتي أفكار ومقترحات الحوار من نقاش في الأسفل يتقاطع مع ما يقدم من فوق، من خلال ما يبسطه ويقترحه مختلف الفاعلين في المجتمع.

لتنتج عن ذلك صيغة جديدة لتقرير النموذج التنموي، أكثر توافقية وتعددية كثمرة لربط ذكي بين سيرورة عمومية متمثلة في: الدولة تتوجه للمجتمع، وسيرورة أفقية تجسد حوار مجتمعي واسع يتوجه إلى الدولة. بهدف بلورة هذه الصيغة الجديدة التركيبية من قبل آلية مبتكرة تعتمد على حلقات النقاش والحورات المواطنة التي ستتداول في تقرير النموذج التنموي وتقدم مقترحات وتوصيات مواطنة حوله لبلورة الصيغة التوافقية للتقرير وهي الصيغة التي تفتح أفق مشروع مجتمعي مستقبلي وواعد.

وبذلك ستجسد آلية الحوار الوطني الواسع احترام المواطنين وتعمل على إشراكهم في مسار صناعة المستقبل ليس فقط عن طريق الإطلاع على انتظاراتهم، بل وأيضا من خلال إدماج تصوراتهم ورؤاهم، أخذا بعين الإعتبار ضرورة تحقيق التملك الجماعي للتنمية الذي سيفتح بالتالي سيرورة إعادة بناء الثقة بين المجتمع المغربي ومؤسسات الدولة ويطلق مناخ الحماس الجماعي ويعزز تجديد القيم التي ستؤسس لمغرب الغد على قاعدة عقد اجتماعي جديد.

وقد سبق أن عن هذا الأمل وهذا التصور المؤسسات السبع التي تحمل أسماء شخصيات بارزة في الحركة الوطنية، لعبت أدوارا وازنة في قيادة المعركة من أجل حيازة إستقلال الوطن وبناء مؤسساته الوطنية.

وقد ناضلت هذه الضخصيات ذات البعد التاريخي من أجل إقامة نظام ملكية دستورية تنخرط بشكل إيجابي في العصر الحديث.

ذاك الأمل يسائل اليوم نفسه، بعد أن قدمت لجنة النموذج التنموي تقريرها للملك في صيغة نهائية؛ مقدمة بشكل عمودي ومن فوق بقوة القانون. لتصبح أمرا واقعا وكل تشاور بصددها

لأن يهم إلا الجوانب التطبيقية وتحويلها إلى سياسات عمومية. أي لقد أصبح التقرير وثيقة مرجعية معتمدة من قبل الدولة ولها وزن يقارب وزن الدستور؛ إنها العمودية في تضخمها الساحق والمهيمن؛ هذا الوضع أدى إلى الإعتقاد بأن الدولة أخذت الطريق الخطأ، فهذا التوجه غير منتج وسيزيد في الشرخ بين المجتمع والدولة.

فعوض بناء الثقة سيزداد تأثير الشك والتشكك وسط الشرائح الإجتماعية، كما ستتسع اللامبالاة إزاء الشأن السياسي وتناقص الإلتزام المواطن. إننا نسجل هذا بحزن ومرارة. لأن ما ترسمه ملامح هذا التوجه هو المزيد من الضغط على المجتمع من قبل الدولة التي استحلت مقاربتها الهيمنية وارتاحت في وضعية عدم الإنصات لصرخات المجتمع. والحال أن انفجارات الغضب وسوء الحال تتزايد احتمالاتها هنا وهناك ولا تسمح بالثقة في الإنجازات التي لا يمكن إنكار تحققها ولا في النيات الحسنة لعدد من الكفاءات القريبة من دوائر القرار.

وإذ ينتقض المجتمع، ويقاطع، ولا يمل عدد من مكوناته من التعبير عن غضبه وحنقه، فإن هذا المجتمع مع ذلك لا يقوم لحد الآن بدائل للوضع، مما يجعل المغرب في مأزق. والإعتقاد بأن الإنتخابات القادمة ستجدد النخب والانتلجنسيا أصبح بعيدا لأنه بمثابة إنكار لواقع الإجتماعي العنيد.

وتعتبر المؤسسات والمراكز السبع وهي تحتفي بذاكرة من صنعوا الإستقلال أن ما يعيشه المغرب ليس قدرا منزلا، وأن إرادة المغربيات والمغاربة قادرة على أن تنجح في مواجهة تحديات الألفية الثالثة بما في ذلك تحقيق القفزة المطلوبة وفتح الطريق الوحيد الممكن لإنقاذ البلاد عبر مركزية المواطن القوي بكرامته وبانتمائه لوطن يرفع من قيمته.

<u>ولاشك أن اللبنة الأولى في هذا الطريق هي إرساء حوار وطني حقيقي بين المغاربة نساء ورجالا؛ ومن كل المواقع والمشارب. ونرى هذا الحوار الضروري والملح ممكنا بل واجبا لإنقاذ الوطن ومستقبله.</u>

ولن تمل المؤسسات والمراكز السبع، - رغم صم آذان الدولة وغياب -، من العمل على المساهمة في إيجاد مخارج للأزمات القائمة والاختلالات السائدة والتي سبق أن أكدها تقرير الخمسينية وعاد للتأكيد على بعضها تقرير الاخير للنموذج التنموي. فالحلول لابد أن تكون مواطنة، جماعية ومتشاور حولها.

ومادامت الحياة يظل فهناك أمل، فلا تخنقوه، لاسيما وأن مستقبلنا المشترك يعتمد عليه.

مصطفى بوعزيز

5 يونيو 2012